

بسم الله الرحمن الرحيم

مقرر: الحديث (١)

د. محمد أسود

أستاذ السنة النبوية وعلومها بكلية الآداب بجامعة الدمام

أولاً: من كتاب الحديث النبوي: مصطلحه وبلاغته وكتبه:

د. محمد لطفي الصباغ.

تتمة مكانة الحديث في الشريعة

١٠ - الحركات الهدامة المعادية للإسلام واستهدافها

للسنة النبوية: وذلك بزعم القضاء على الإسلام، أو

تحريفه، أو تشويهه، وهي لن تستطيع تحقيق أهدافها،

كما قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ

بِأَفْوَهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾.

- وظهرت هذه الحركات الهدّامة المعادية للإسلام  
والمستهدفة للسنة النبوية في الهند وباكستان ومصر.

- وبعض هؤلاء لا يظهرون إنكار حجة السنة النبوية،  
ولكنهم يكثرون التشكيك فيها، وبرواتها، أمثال: ميرزا  
باقر يانكلترا، ومحمد توفيق صدقي بمصر، وغيرهما،  
وقد رد علماء المسلمين القدامى والمعاصرين على  
أمثال هؤلاء، فمن المعاصرين؛ كالشيخ طه البشري،  
والسيد محمد رشيد رضا، والدكتور مصطفى  
السباعي، ومحمد أسد النمساوي.

وأما العلماء القدامى الذين دافعوا عن السنة النبوية،  
وردوا على منكريها؛ كالإمام الشافعي، والحافظ  
السيوطي، وابن حزم الأندلسي، والشاطبي، وغيرهم  
كثير.

ثانياً: من بحث مدخل لدراسة أحاديث الأحكام:

د. نور بنت حسن قاروت.

التعريف بأحاديث الأحكام:

١- الحديث في اللغة: الخبر قليله وكثيره.

واصطلاحاً: “ما صدر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الأدلة الشرعية مما ليس بمتلو، ولا هو بمعجز، ولا داخل في المعجز”.

٢- الأحكام في اللغة: فهي جمع حكم، وهو القضاء بالعدل، والعلم، والفقہ.

واصطلاحاً: "خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقضاء أو التخيير".

- ومن هنا فإن تعريف أحاديث الأحكام يراد به: "العلم الذي يبحث في أقوال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأفعاله، وتقريراته، من حيث تعلقها بأفعال المكلفين بالاقضاء، أو التخيير، أو الوضع".

أهمية علم أحاديث الأحكام:

أولاً: أن أحاديث الأحكام هي المرجع عند التنازع:

فالأحكام المستفادة من أحاديث الأحكام هي المرجع  
الفاصل بين المتنازعين، كما أكد الله تعالى ذلك  
بقوله: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ  
وَالرَّسُولِ﴾.

ثانياً: أن أحاديث الأحكام غير متعبد بتلاوتها، وليست  
معجزة بلفظها:

فأحاديث الأحكام يستنبط منها أكثر الأحكام الفقهية،  
والتي تفسر آيات القرآن الكريم المجملة، وهي شرط  
في القاضي والمفتي بأن يكون عالماً بها.

ثالثاً: تحذير الأئمة الأعلام من الاعتماد على أقوال الرجال وترك الحديث النبوي:

واعتبار ذلك ضللاً، كما قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى: “لم تنزل الناس في صلاح ما دام فيهم من يطلب الحديث، فإن طلبوا العلم بلا حديث فسدوا”.

وكذلك ما قاله الإمام مالك رحمه الله تعالى: “ما كان من كلامي موافقاً للكتاب والسنة فخذوه، وما لم يوافق فاتركوه”.

وكذلك ما قاله الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: "الحديث مذهبي، فما خالفه فاضربوا به الحائط".

وكما قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: "الإتباع: أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه رضي الله عنهم، وعليكم بأصحاب الآثار والسنن".

تمت المحاضرة